رئيس الجمهورية يلتقي مع ناشطي النقابات وأصحاب الأسواق؛

٤ قرارات ستراتيجية لدعم السوق والفاعلين الاقتصاديين

الرئيس بزشكيان يوافق على مقترح تشكيل لجنة مختصة لمتابعة مشكلات النقابات وأصحاب الأسواق

الوفاق/ أعلن رئيس الجمهورية، خلال لقائه مع ناشطي النقابات وأصحاب الأسواق، عن توصل الحكومة ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) إلى اتفاق بشأن اتخاذ أربعة قرارات مهمة تهدف إلى دعم هذه الشريحة وتسهيل الأنشطة الاقتصادية.

وعقد الدكتور مسعود بزشكيان، أمس الثلاثاء، اجتماعاً مباشراً وودياً مع جمع من رؤساء النقابات والاتحادات، وغرف التجارة، وأعضاء هيئات أمناء الأسواق، حيث جرى بحث المشكلات والهواجس والمطالب التي يواجهها ناشطو السوق. كما استمع إلى آرائهم ومقترحاتهم، وأجاب عن الأسئلة والقضايا المطروحة.

وأكد رئيس الجمهورية، خلال هذا اللقاء، على الدور الحاسم الذي تضطلع به النقابات وأصحاب الأسواق في اقتصاد البلاد، مذكّراً بدورهم التاريخي والمشرّف في المحطات الحساسة، ومنها خلال حرب الأيام الـ١٢ المفروضة، وإفشال مؤامرات الأعداء الرامية إلى إثارة الفوضى في البلاد. وشدّد قائلاً: نعتبر معالجة مشكلات النقابات وأصحاب الأسواق من واجباتنا. إن احتجاجاتكم مفهومة؛ لكن ينبغي الالتفات إلى أن الحكومة الرابعة عشرة قد ورثت مجموعة من المشكلات المتراكمة عبر السنوات الماضية. ومع ذلك، سنعمل بكل ما نملك من طاقات، ومن خلال مسار التفاعل والوحدة مع مجلس الشورى الإسلامي، على إيجاد حلول لهذه القضايا.

مطالبة قائد الثورة بحل المشكلات الاقتصادية

وأشار رئيس الجمهورية إلى المطالبة الجادّة لسماحة قائد الثورة الإسلامية بحلّ المشكلات الاقتصادية التي تواجه المواطنين وأصحاب المتاجر، مضيفاً: رغم جميع اختلافات وجهات النظر، فإننا جميعاً مكلّفون بمتابعة المطالب الاقتصادية للمجتمع، والحكومة ومجلس الشورى الإسلامي متوافقان ومتّحدان في هذا المسار.

كما أكّد الدكتور بزشكيان على جاهزية الحكومة للإصغاء المباشر إلى صوت التجّار وأصحاب النقابات، موضحاً: نحن مستعدون دائماً للحضور في الأسواق والحوار مع الناشطين الاقتصاديين، ولا سيّما الشباب والجيل الجديد العامل في السوق، من أجل الاستماع إلى قضاياهم وشرح برامج الدولة وأوضاع البلاد بشفافية وصراحة.

وفي تأكيده على أن نهج الحكومة يقوم على الحدّ الأدنى من التدخل في السوق، شدد رئيس الجمهورية قائلاً: لكن في أيّ موقع يؤدي فيه الريع والرشوة ونظام تعدد أسعار الصرف إلى الإضرار باقتصاد البلاد، ستتدخل الحكومة بكل حزم، وستعمل على القضاء على هذه الظواهر، ومن الطبيعي أن تثير مواجهة الريع اعتراض المنتفعين منه، غير أن مصالح المواطنين وأصحاب الأسواق تبقى في صدارة الأولويات. وأكد الدكتور بزشكيان: لقد وضعنا في هذه المسؤولية لحل مشاكل أصحاب المهن والتجار والشعب، ولا نعتبر لأنفسنا مكانة إلا الخدمة، وتأكدوا أن جميع المطالب والاقتراحات المطروحة ستُتابع بجدية.

إنشاء نظام بيئي شامل وتجميع المنصات

وفي جزء آخر من هذا الاجتماع، أعلن رئيس الجمهورية رداً على شكاوى الناشطين الاقتصاديين بشأن تعدد المنصات الاقتصادية والمشاكل الناتجة عنها: نتعاون مع وزارة الاتصالات لإنشاء نظام بيئي شامل وتجميع المنصات، بحيث يمكن للناشطين الاقتصاديين إنجاز أعمالهم من طريق واحد وشفاف.

وأشار الدكتور بزشكيان إلى أنه "سيتم حل القضايا الرقابية غير المرتبطة بنشاط النقابات، من خلال التفاعل والتنسيق مع السلطة القضائية. اعتقادنا هو أنه بدلاً من خلق عوائق، يجب تسهيل طريق نشاطكم".

وبشأن تكلفة الكهرباء للصناعات والحرفيين، قال الرئيس بزشكيان: منظورنا أن يُحتسب استهلاك الكهرباء حتى سقف العرف والمتوسط العام بالسعر الحكومي، وأن يخضع الاستهلاك الزائد للدفع بالقيمة الحقيقية. الحقيقة أن البلاد تواجه عجزاً في الكهرباء يقارب ٢٠ ألف ميغاواط، والحكومة تبذل قصارى جهدها لتعويض هذا الخلل.

وأشار الدكتور بزشكيان إلى الإجراءات غير المسبوقة للحكومة في تطوير الطاقات المتجددة وتأمين كهرباء مستدامة للحرفيين، وأضاف: بحلول نهاية العام، ستصل قدرة الألواح الشمسية في البلاد إلى أكثر من ٧ آلاف ميغاواط؛ لكن إلى جانب هذه الإجراءات، نتوقع من التجار والحرفيين التعاون في نشر ثقافة الترشيد حتى نتجاوز الظروف الراهنة.

كل جهدنا يتركز على تجنب أي إنفاق أو إجراء يؤدي إلى خلق التضخم في البلاد

كما أشار رئيس الجمهورية إلى إجراءات الحكومة لحل المشكلات الاقتصادية للبلاد جذرياً وبنيوياً، مع بدء الترشيد وخفض النفقات من داخل الحكومة نفسها، قائلاً: في إجراء غير مسبوق، نُظّم نمو موازنة الحكومة للعام المقبل بنسبة ٢٪ فقط، وكل جهدنا يتركز على تجنب أي إنفاق أو إجراء يؤدي إلى خلق التضخم في البلاد.

تشكيل لجنة مختصة لمتابعة مشكلات النقابات

وفي سياق هذا الاجتماع، وافق الدكتور بزشكيان على مقترح تشكيل لجنة مختصة لمتابعة مشكلات النقابات وأصحاب الأسواق، على أن يشارك ممثلو النقابات في جلسات مجلس الوزراء لطرح القضايا والإشكاليات التي تواجههم بشكل مباشر.

كما جرى التأكيد على عقد اجتماعات منتظمة ومستمرة بين الوزارات الاقتصادية وناشطي السوق، على أن تُرفع نتائج هذه الاجتماعات إلى الحكومة بشكل شهري.

وفي جانب آخر من حديثه، دعا رئيس الجمهورية إلى المشاركة الفاعلة للنقابات وأصحاب الأسواق في تنفيذ مشروع «البطاقة التموينية»، مؤكداً ضرورة أن يُنفَّذ هذا المشروع بما يضمن استفادة صغار التجار أيضاً، وألا يقتصر على المتاجر الكبرى وسلاسل البيع بالتجزئة فقط.

٤ قرارات مهمّة

وأشار الدكتور بزشكيان، في حديثه عن التنسيق والتفاعل مع رئيس مجلس الشورى الإسلامي، إلى التوصل إلى أربعة اتفاقات مهمة بين الحكومة والبرلمان لتسهيل نشاط النقابات وأصحاب الأسواق، تمثلت في «تعليق تنفيذ متطلبات منظومة المكلفين الضريبية على النقابات»، و«وقف تطبيق ضريبة القيمة المضافة على النقابات»، و«تعليق الغرامات الضريبية المفروضة على النقابات وأصحاب الأسواق»، و«تعليق المتطلبات الجديدة المدرجة في البوابة الوطنية لإصدار التراخيص الخاصة بالنقابات وأصحاب الأسواق»، وذلك لمدة عام واحد لكل من هذه الإجراءات.

وأعرب رئيس الجمهورية عن أمله في أن يسهم تنفيذ هذه القرارات، إلى جانب استمرار التعاون والتفاعل بين الحكومة والبرلمان وناشطي السوق، في تهيئة ظروف تمكّن النقابات وأصحاب الأسواق من ممارسة أنشطتهم بهدوء واطمئنان، وتخفيف الضغوط الاقتصادية عن المواطنين، وفي الوقت نفسه تمكين الحكومة من المضي قدماً في تنفيذ برامجها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

من التجارة المحدودة إلى الشراكة الاستراتيجية

بندرعباس؛ شريان حيوي جديد للتعاون الاقتصادي بين إيران وأوزبكستان

الوفاق/ أوردت وكالة أنباء «ترند» الأذربيجانية، في تقرير لها، أن مدينة بندرعباس تتحول تدريجيًا إلى نقطة الارتكاز الرئيسية لأوزبكستان في الوصول إلى المياه الدولية المفتوحة؛ وهو مسار ينقل التعاون الاقتصادي بين طهران وطاشقند من مرحلة التجارة المحدودة إلى مستوى الشراكة اللوجستية.

وأشار التقرير إلى أن أوزبكستان وإيران تواصلان تعزيز تعاونهما الاقتصادي بشكل مستمر، مع تركيز الجهود الرئيسية على توسيع حجم التجارة وتدفقات الاستثمار. غير أن استدامة هذه العلاقات الثنائية وتعميقها يتطلب تجاوز النمو التجاري المجرد والانتقال نحو نماذج شراكة أكثر استدامة واستراتيجية.

طموحات التبادل التجاري بين طهران وطاشقند

وفي هذا السياق، يُنظر إلى عقد «المنتدى التجاري الأوزبكي-الإيراني» وسلسلة من اللقاءات التجارية المباشرة بين الشركات على أنها آليات أساسية لتعزيز العلاقات التجارية وإطلاق المشاريع المشتركة.

ولفتت الوسيلة الإعلامية الأذربيجانية إلى أن حجم التبادل التجاري بين أوزبكستان وإيران قد ارتفع من نحو ٢٥٠ مليون دولار إلى ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية، مضيفة: إن الأنشطة الاستثمارية شهدت بدورها نموًا ملحوظًا، حيث بدأت أو وسّعت نحو ٢٥٠ شركة إيرانية عملياتها في أوزبكستان خلال العام الجاري، وهو ما يعكس تزايد اهتمام الشركات الإيرانية بالسوق الأوزبكية. وفي هذا الإطار، حدد الطرفان هدفًا طموحًا يتمثل في رفع حجم التجارة الثنائية إلى ملياري دولار سنويًا.

ويضيف التقرير: غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تغييرًا جذريًا في طبيعة التعاون، كما أن التطوير المستدام للعلاقات الاقتصادية يحتاج إلى الانتقال الناجح نحو المشاريع المشتركة وتوطين عمليات الإنتاج. وبالتالي، يُعدّ أحد العوامل القادرة على تحسين الظروف التجارية بين طهران وطاشقند اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، التي أصبحت نافذة المفعول اعتبارًا من ١٥ مايو ٢٠٢٥؛ وهي اتفاقية توفر لطهران وصولًا تفضيليًا إلى نحو ٩٠٪ من قائمة السلع في الدول الأعضاء في الاتحاد، وتخفض متوسط التعريفات الجمركية الاستيرادية من ٢٠٪ إلى ٤,٥٪.

كما أن هذا الأمر يوسع بالنسبة لأوزبكستان فرص التجارة مع إيران في الفضاء الأوراسي، ويقلل من الحواجز السعرية أمام المصدرين. وبموجب الاتفاق الثنائي المبرم، يتم تبادل ١٠ أنواع من السلع الإيرانية و١٠ أنواع من السلع الأوزبكية دون دفع رسوم أو ضرائب جمركية. في الواقع، إن زيادة السلع المشمولة بهذا الاتفاق تخفض التكاليف التجارية؛ لكن تأثيره يظل محدودًا دون تعميق التعاون الإنتاجي والاستثماري.

التركيز على الاستثمار واللوجستيات

كما أشارت وكالة «ترند» إلى قطاع النقل كأحد العناصر المهمة في التعاون بين طهران وطاشقند، وكتبت: إن إعفاء شاحنات إيران وأوزبكستان من دفع رسوم قدرها ٤٠٠ دولار عن كل دخول، أدى إلى انخفاض ملحوظ في تكاليف النقل وتسهيل اللوجستيات بين البلدين، ويأتي هذا في وقت لا يزال فيه تطوير مسارات العبور إحدى الشروط الأساسية لزيادة حجم التجارة والترانزيت.

كما أكدت أن المسار الإيراني يحمل أهمية استراتيجية بالنسبة لأوزبكستان المحاطة باليابسة؛ إذ يتيح لها الوصول إلى البنى التحتية الميناائية والأسواق الخارجية من خلاله. وبالتالي، في هذا الإطار، يُعتبر الممر الدولي للنقل «الشمال - الجنوب» أحد العناصر الرئيسية في الاستراتيجية اللوجستية طويلة الأمد وتنويع مسارات التجارة الخارجية، ويوفر استخدام الموانئ الإيرانية، بما فيها بندرعباس، إمكانية تشكيل مسارات متعددة الوسائط لنقل البضائع عبر سكك الحديد إلى أوزبكستان؛ وهو إجراء يعزز استدامة إمداد التجارة الخارجية ويقلل من الاعتماد على عدد محدود من مسارات النقل.

إعفاء شاحنات البلدين من دفع رسوم قدرها ٤٠٠ دولار عن كل دخول، أدى إلى انخفاض ملحوظ في تكاليف النقل وتسهيل اللوجستيات بين البلدين

من تجارة المقايضة إلى نموذج استثماري مستدام

وفي الوقت نفسه، تظل التسويات المالية إحدى القيود الرئيسية، مما يجبر الطرفين على اللجوء إلى آليات تجارة المقايضة.

وعلى الرغم من أن هذه الطرق تتيح الحفاظ على المستوى الحالي للتجارة، إلا أنها تحد بطبيعتها من قدرة النمو. وفي مثل هذه الظروف، تكتسب التعاونات الاستثمارية أهمية خاصة، ويُنظر إلى زيادة حضور الشركات الإيرانية في أوزبكستان كعامل رئيسي في تعزيز الروابط الاقتصادية والانتقال نحو نموذج شراكة أكثر استدامة؛ نموذج يعتمد بشكل أقل على القيود الناتجة عن عمليات التسوية المالية.

كما أن هذا التعاون الاقتصادي يستفيد من حوار سياسي نشط بين البلدين، حيث تم في الاجتماع الأخير للجنة المشتركة الإيرانية - الأوزبكية في طهران اعتماد خارطة طريق شاملة للتعاون لمدة عامين تهدف لإزالة العوائق العملية في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والزراعة، وذلك للمساهمة في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لنمو الأعمال.

وبالتالي، بعد اعتماد خارطة الطريق هذه، اكتسب الملتقى التجاري الأوزبكي - الإيراني واللقاءات التجارية الثنائية أهمية خاصة، ويُظهر حضور أكثر من ٧٠ شركة إيرانية في مجالات الزراعة والبناء والصناعات الغذائية واللوجستيات والتجارة، رغبة الطرفين في تجاوز الأجندات العامة والانتقال نحو عقود محددة ومشاريع استثمارية.

وأقرت الوكالة، في ختام تقريرها، بأن التعاون بين أوزبكستان وإيران قد دخل مرحلة اختيار المسار المستقبلي، وإذا بقيت التفاعلات بشكل أساسي ضمن إطار نموذج التجارة المقايضية، فإن معدل النمو سيظل متوسطًا، لكن مع الانتقال إلى برامج الاستثمار وتطوير البنى التحتية اللوجستية، يمكن تحقيق هدف الوصول إلى حجم تداول تجاري يبلغ مليارى دولار في المدى المتوسط.

المسار الإيراني يحمل أهمية استراتيجية بالنسبة لأوزبكستان المحاطة باليابسة، إذ يتيح لها الوصول إلى البنى التحتية الميناائية والأسواق الخارجية من خلاله